الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-10-05

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

المجلس الشعبي الوطني

إحالة مشروعي قانوني البلدية والانتخابات على اللجنتين المختصتين

أحال مكتب المجلس الشعبي الوطني في اجتماعه أمس أربعة مشاريع قوانين على اللجان المختصة لدراستها، و نظر في أسئلة شفهية و أرسلها للحكومة للرد عليها.

وحسب بيان للمجلس أمس فقد قرر مكتب المجلس المجتمع برئاسة إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس إحالة أربعة مشاريع قوانين على اللجان المختصة للشروع في دراستها و هي، مشروع قانون يتضمن الموافقة على الأمر رقم 21-31 الذي يعدل ويتمم بعض أحكام القانون رقم 11-10 والمتعلق بالبلدية، و مشروع قانون يتضمن الموافقة على الأمر رقم 21-10 الذي يعدل ويتمم بعض أحكام الأمر رقم 21-01 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

وأيضا مشروع قانون يتضمن الموافقة على الأمر رقم 21-11 الذي يتمم الأمر رقم 66-155 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، و مشروع قانون يتضمن الموافقة على الأمر رقم 21-12 والمتعلق بالتدابير الاستثنائية لفائدة المستخدمين والأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا لحسابهم الخاص المدينين باشتراكات الضمان الاجتماعي.

وبعد النظر في الأسئلة الشفوية والكتابية المودعة لديه، قرر المكتب إرسال الأسئلة المستوفية الشروط منها إلى الحكومة للرد عليها، كما نظر مكتب الغرفة السفلى للبرلمان في تصريحات نواب تتعلق بحالات التنافي مع العهدة البرلمانية ثم أحالها على لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات لإعداد تقرير بشأنها.

ويرتقب أن يستأنف المجلس الشعبي الوطني في الأيام القليلة القادمة نشاطه عبر جلسات علنية تخصص لدراسة ومناقشة مشاريع القوانين سالفة الذكر، وأيضا مناقشة قانون المالية لسنة 2022 الذي صادق عليه مجلس الوزراء في اجتماعه أول أمس.

ومن المتوقع أن يمر القانون المتعلق بالبلدية عبر غرفتي البرلمان قبل الانتخابات المحلية المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل، علما أن تعديل هذا القانون شكل مطلبا ملحا للأحزاب السياسية في أكثر من مناسبة.

إ-ب

الشروق

ساعات قبل انقضاء الآجال القانونية لإيداع استمارات الترشح

"التوقيعات" في المزاد العلني.. وأحزاب تحت ضغط المضاربة!

أسماء بهلولي

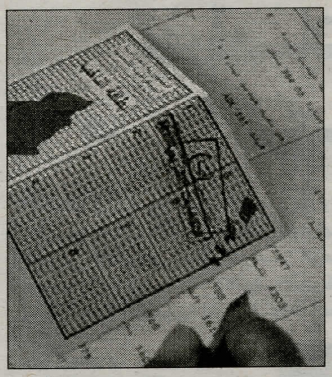

ساعات قبل انقضاء الآجال القانونية المحددة لتسليم استمارات المترشحين لمحليات 27 نوفمبر المقبل، تعيش الأحزاب السياسية والمترشحين الأحرار تحت ضغط جمع التوقيعات والمصادقة عليها ما يهدد بسقوط عدة قوائم في اللحظات الأخيرة، ويفتح الباب أمام "البزنسة" و"المضاربة" بالاستمارات رغم الإجراءات التي اتخذتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لمنع أي ممارسات خارج القانون.

تعاني العديد من الأحزاب السياسية المعنية بالمحليات المقبلة، من صعوبة في جمع التوقيعات والمصادقة على الاستمارات بحجة رفض المواطنين التنقل مع المترشحين إلى الجهات المعنية من أجل المصادقة على التفويض ما جعل الحالمين بمنصب "المير" أمام مهمة صعبة تتمثل في إقناع المواطن بالذهاب للمصالح المدنية لمنحهم الضوء الأخضر، وهي المهمة التي استنزفت الوقت والجهد حسب تصريحات العديد من التشكيلات السياسية.

ويبدو أن صعوبة الحصول على استمارات مصادق عليها في آخر اللحظات قد فتح الباب أمام عودة "البزنسة" و"المضاربة" في عملية جمع التوقيعات، وهي الظاهرة التي باتت تشكل هاجسا أمام الأحزاب السياسية، خاصة في ظل وجود مواطنين ليس لديهم أي انتماء حزبي أو طموح سياسي، بل هدفهم السعي لجمع التوقيعات والمصادقة عليها تحضيرا لبيعها في "المزاد العلني" عشية اختتام آجال تسليم الاستمارات المحددة يوم الخميس المقبل في منتصف النهار.

كما اشتكى المعنيون بالمحليات المقبلة، من مسألة الانسحابات المفاجئة من قوائمهم الانتخابية، ما يعد بالنسبة لهم تهديدا حقيقيا قد ينجر عنه سقوط قوائم بأكملها عشية المحليات المقبلة، خاصة وان بعض الأحزاب التي واجهت هذه الظاهرة وقعت في معضلة البحث عن مرشحين في آخر اللحظات ممن تتوفر فيهم الشروط القانونية والكفاءة للترشح ضمن قوائمهم في الاستحقاقات المقبلة.

وهو ما يؤكده المحلل السياسي والنائب البرلماني علي ربيج، الذي اعتبر أن مسألة جمع التوقيعات أضحت تشكل هاجسا بالنسبة للأحزاب السياسية، خاصة وأنها مشروطة بحضور المعني شخصيا من أجل المصادقة على التوقيع، وهو ما يرفضه العديد من الأشخاص الذين يتهربون من فكرة التنقل إلى المصالح المدنية للتوقيع، مشيرا في تصريح لـ"الشروق" أن هذا الإجراء ساهم في تعطيل العملية الانتخابية وجعل عدة أحزاب سياسية تفشل في امتحان "التوقيع"، كما يرى علي ربيج أنه من الضروري التوجه نحو رقمنة العملية قائلا: "من المفروض أن تضع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تسهيلات للأحزاب السياسية والراغبين في الترشح من جهة لقطع الباب أمام البزنسة، ومن جهة أخرى لإعطاء العملية الانتخابية مرونة أكثر"، مضيفا "أين الخلل في وضع أرضية تشرف عليها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تكون مؤمنة وتسمح بدخول الشخص الموقع دون تكبد عناء التنقل للمصالح المدنية في ظل الاكتظاظ اليومي الذي تشهده هذه المقرات".

الجزائر الجديدة
يومية اخبارية وطنية شاملة
El Djazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

قبل 72 ساعة من انقضاء اجال ايداع الملفات

أية سيناريوهات لانتخابات المجالس البلدية والولائية المقبلة؟

تعتبر الانتخابات المحلية آخر خطوة في سياق إعادة بناء المؤسسات الدستورية بعد تجديد مؤسسة الرئاسة ومؤسسة المجلس الشعبي الوطني، وتطوي المحليات المقبلة نهائيا لمرحلة من تاريخ الجزائر، سجلت فساد اقتصاديا وسياسيا اتسم بشراء الأصوات واستغلال المال الفاسد لنيل المناصب، فهل ستكون المحليات المقبلة مخالفة لسابقاتها ؟.

وعلى عكس المحليات السابقة، ستتميز الانتخابات المقبلة ببروز عنصر الشباب الجامعي، في التسيير المحلي، وهو ما تعهده المجالس السابقة، ما أدى الى تعطل التنمية المحلية، بفعل تورط المسؤولين السابقين في قضايا فساد أودت بإيداع مئات الأمير للسجون، ومن شأن تكليف إطارات شابة على رأس البلديات أن يساهم في تجسيد برنامج الرئيس على المستوى المحلي.

وتكشف المعطيات الأولية أن العديد من الاحزاب السياسية عجزت عن جمع التوقيات مثلما تنص عليها القوانين، ومنهم من عجز عن جمع مترشحين طبقا لقانون الانتخابات تحقيقات لمبدأ المناصفة.

وقبيل انقضاء أجال ايداع الملفات، يبدو أن اغلب البلديات ستتنافس بها ما بين قائمتين الى ثلاثة قوائم على اقصى تقدير، وبالتالي ستحسم النتيجة لاحدى القائمتين، وبالتالي ستتلخص الحكومة من مشكل الانسدادات التي طالما عرقلت الحركية التنمية بسبب صراعات بين اعضاء المجالس البلدية.

ويبدو أن المشرع الذي وضع شرط جمع التوقيعات وكذا الزامية احترام مبدأ المنافسة والتركيز على ادراج اصحاب الشهادات، درس جيدا الأخطاء السابقة والعراقيل التي كانت تواجه التنمية المحلية، ووضع تدابير لسد الطريق امام اصحاب المصالح الضيقة، والتركيز على تشكيل مجالس قوية منتخبة مكونة من زبدة العناصر الشابة في كل بلدية

و يرى السيناتور عبد الوهاب بن زعيم أن الانتخابات المقبلة ستكون بنفس الصفة مع الانتخابات الماضية ، بدون مال فاسد أو رجال أعمال فاسدين ، و 50 بالمائة شباب ، و بنفس القوانين، وتوقع المتحدث، أن تسجل إقبالا منقطع النظير للقوائم الحرة، للقوائم المحلية خاصة . فالانتخابات البلدية،حسبه، تتحكم فيها بالدرجة الأولى العروشية والعلاقات بين أفراد البلدية الواحدة وبالتالي فنسبة المشاركة في المحليات المقبلة ستكون مرتفعة جدا، لأن لها علاقة مباشرة بيوميات المواطن وكل طرف يسعى بشتى الطرق لدعم مترشحين أكفاء لتسيير الواقع المحلي وحلحلة المشاكل التنموية، مقارنة بالانتخابات الولائية والبرلمانية.

وأكد المتحدث، أن نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية على وجه الخصوص ستشهد مشارك قوية جدا، وحتى القوائم ستكون متنوعة بين القوائم الحرة ، بدليل أن جمعيات الأحياء وفعاليات المجتمع المدني على المستوى المحلي، ستعمل جاهدة على قطع الطريق أمام الأحزاب والتخلي عن إستراتيجية المساندة، وتقتحم عالم السياسة من باب البلديات، باعتبار أن مؤشرات الفرز والنجاح أكبر من البرلمان والمجالس الولائية، كون البلديات هي الجهة القريبة من المواطن، وفي ظل فشل المجالس السابقة في تسيير الشأن المحلي، يطمح كل مترشح لأنه يكون البديل الأنسب في المجالس المقبلة.

ويتوقع بن زعيم، أن تكون المجالس المقبلة مكونة من عنصر الشباب بنسبة كبيرة جدا، قد تتجاوز الخمسين بالمائة، مشيرا إلى أن مخاوف وجود فسيفساء سياسي في المجالس المحلية قد يضمحل.

وسيم بن سعيد

منسق السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بالمدية.. الدكتور هارون اوروان:

سنعمل بجد لإنجاح الانتخابيات المحلية المقبلة

■ آخر أجل لإيداع ملف الترشح يوم 07 أكتوبر

قال المنسق الولائي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بالمدية، الدكتور هارون اوروان، إنّ "العملية الانتخابية أثقل مما كان عليه الأمر سابقا، وهذا من خلال وجود مؤطرين للمجلس الشعبي الولائي ومؤطرين للمجلس الشعبي البلدي، أي أن العملية مضاعفة"، مضيفا في حوار له مع "الحوار": "نحن نعمل بجهد من أجل التحضير الجيد لهذه الانتخابات حتى تجرى في ظروف تنظيمية محكمة، لأن الانتخابات المحلية تعتبر الحلقة الأقرب إلى المواطن".ويكشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بالمدية، بأن آخر أجل لإيداع الترشيحات سيكون يوم 7 أكتوبر المقبل، لافتا إلى أن مباشرة اللجان الانتخابية في معالجة ملفات وقوائم المترشحين سيكون بين التاسع و31 أكتوبر.

حاورته: سناء. بلال

الجزائر الجديدة وإعادة بناء مؤسسات دستورية تلبي تطلعات المواطن الجزائري، حيث تم إنشاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في شهر سبتمبر 2019 على المستوى المركزي، وفي أكتوبر 2019 تم إنشاء المندوبيات المحليات، وتعد محليات نوفمبر رابع موعد انتخابي يجرى تحت تنظيم السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التي جاء استحداثها ولأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة كأحد أهم الآليات الضامنة لنزاهة وشفافية العملية الانتخابية وتكريس خيارات الشعب، وتواصل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ممارسة مهامها الدستورية التي تصب في خانة فرض الرقابة الدقيقة على كافة مجريات العملية الانتخابية، التي تعتبر تواريخ مفصلية في مسار التحول الديمقراطي الذي باشرته الجزائر بعد حراك 22 فيفري، لبناء الجزائر الجديدة، ويمر هذا المسار حتما عبر انتخابات تتوفر على النزاهة والشفافية، وهما العنصران اللذان شكلا أهم مطالب الحراك الأصيل، ليأتي استحداث السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ثم دسترتها للسهر على صون أصوات الناخبين ورفع يد الإدارة عن العملية الانتخابية من خلال مرافقتها من بدايتها إلى نهايتها.

ماهي مهام وصلاحيات اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات؟

■■مهمة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات هي تنظيم العملية الانتخابية منذ بدايتها عند استدعاء الهيئة الناخبة إلى غاية الإعلان عن النتائج الأولية، أكيد السلطة لديها التواجد المركزي من خلال اللجنة المركزية التي يترأسها الدكتور محمد شرفي، وفيها أيضا مجلس السلطة، وعلى المستوى المحلي توجد مندوبيات يترأسها منسق ولائي مع وجود مجموعة من الأعضاء يختلفون من ولاية إلى أخرى حسب عدد الهيئة الناخبة وبحسب عدد البلديات، ويوجد أيضا على المستوى البلدي ممثل لهذه السلطة، وهو منسق أو مندوب بلدي. السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات سبق لها الإشراف على تنظيم ثلاث استحقاقات انتخابية، الأول كان في 12 ديسمبر 2019 والخاص بانتخاب رئيس الجمهورية، ثم بعدها الاستفتاء الشعبي على الدستور، ثم مؤخرا الانتخابات التشريعية، هذه الاستحقاقات والتجارب منحت للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عبر مختلف مستوياتها خبرة وتجارب في عملية تنظيم العملية الانتخابية، والآن نحن بصدد التحضير للانتخابات المحلية التي ستجرى في نهاية شهر نوفمبر، والمتعلقة بتجديد أعضاء المجلس الشعبي البلدي، وكذلك تجديد أعضاء المجلس الشعبي الولائي، حيث تم استدعاء الهيئة الناخبة منذ حوالي شهر، ومباشرة انطلقت العمليات التحضيرية لهذه الانتخابات، ومنها المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، هذه المراجعة التي تتزامن دائما مع تاريخ استدعاء الهيئة الناخبة وهي عبارة عن فرصة تتاح لكل المواطنين من أجل تسوية وضعيتهم أمام القوائم الانتخابية سواء بشطب أسمائهم في حالة تغيير مكان إقامتهم أو تسجيل أنفسهم في مقرات سكناتهم الجديدة، وحتى بالنسبة للمواطنين الذين بلغوا سن 18 سنة يوم الاقتراح لديهم كذلك فرصة لتسجيل أنفسهم في القوائم الانتخابية.

نحن نعمل بجهد من أجل التحضير الجيد لهذه الانتخابات حتى تجرى في ظروف تنظيمية محكمة، لأن الانتخابات المحلية تعتبر الحلقة الأقرب إلى المواطن.

بالحديث عن الانتخابات المحلية المقبلة، كيف تم التحضير لإنجاح هذا الحدث الانتخابي الذي يعدّ الحلقة الأقرب للمواطن؟

■■بالنسبة لعملية التحضير للانتخابات المحلية، شرعت المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لولاية المدية، وعلى غيرها من المندوبيات عبر كافة الولايات، في عملية تسليم استمارات الاكتتاب الفردية لجمع التوقيعات، والتي جرت في ظروف تنظيمية جيدة ،وهذا تحسبا للانتخابات المحلية المزمع إجراؤها بتاريخ 27 نوفمبر القادم، فيما حددت السلطة الانتخابية شروط التصديق على التوقيعات. أما بالنسبة للأحزاب السياسية فهي مطالبة بتقديم ملف متكون من تفويض من الحزب لسحب الاستمارات وطلب خطي ونسخة من بطاقة التعريف الوطنية، وفيما يتعلق بالقوائم المستقلة فيجب تقديم طلب خطي لإبداء الرغبة في تشكيل قائمة مستقلة، يتضمن تسمية القائمة المستقلة ونسخة من بطاقة التعريف الوطنية، أما بالنسبة لعدد التوقيعات فهي في حدود 20 توقيعا على كل مقعد بالنسبة للبلديات التي يقل عدد سكانها عن 20 ألف نسمة، و35 توقيعا عن كل مقعد بالنسبة للبلديات التي يفوق عدد سكانها عن 20 ألف نسمة. وبالموازاة مع هذه العملية الانتخابية، وأكيد بما أن هذه الاستحقاقات تنافسية، سيكون فيه قوائم مرشحة ومنافسة على مستوى البلديات بخصوص انتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي، وكذلك منافسة على رئاسة وأعضاء المجلس الشعبي الولائي، وأكيد ووفق ما يخولنا إياه القانون العضوي للانتخابات قمنا مباشرة، وبناءً على توجيهات رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الدكتور محمد شرفي، بتوزيع الاستمارات على كل الراغبين في الترشح، سواء كانوا تحت قوائم حزبية أو قوائم حرة، حيث أن العملية تمت في ظروف ممتازة، حيث تم جمع الكثير من القوائم للتوقيعات، حيث أن استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية تقدم بعد التصديق عليها إلى القاضي رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية لبلدية مقر الولاية، حيث يقوم رئيس اللجنة المعنية بمراقبة التوقيعات والتأكد من صحتها ويعد محضرا بذلك تسلم نسخة منه إلى ممثل قائمة المترشحين المؤهل قانونا.

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات اعتمدت أحدث التكنولوجيات في إنشاء الأرضية الرقمية المخصصة للمراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، حيث قدمت هذه الأرضية الرقمية تسهيلات كبيرة في الشقين الإداري والتقني، حدثنا عن هذا الأمر؟

■■الأرضية الرقمية التي أنشأتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تعد مكسبا لصالح الجميع، سواء تعلق الأمر بالهيئة الناخبة أو الأحزاب السياسية أو السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وذلك نظير الخدمة التي قدمتها في الوقت الراهن، والمتعلقة أساسا بتحيين القوائم الانتخابية، حيث أن الأرضية الرقمية للسلطة حققت المراد منها وسهلت عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، أي لم تصادف السلطة أي مشكل عكس السابق، حيث اعتبر أن الأرضية الرقمية للسلطة من بين أهم المكتسبات المحققة نتيجة الاستغلال الحسن للتكنولوجيا عكس السنوات والاستحقاقات السابقة، أين كانت تعرف مختلف المراكز يوم الاقتراع فوضى عارمة، فمن بين الهيئة الناخبة من لا يجد المكتب يدلي فيه بصوته، حيث أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات اعتمدت على الرقمنة لتطوير العملية الانتخابية وتحديثها وتسهيلها على الهيئة الناخبة، ووضعها في ظروف ملائمة وحسنة لتأدية الواجب الانتخابي. وفيما يخص عملية الشطب من القوائم الانتخابية، فإن العملية تتم بصفة آلية بعد أن كانت تسودها سابقا تعقيدات كثيرة، أما الآن فالأمر في غاية السهولة ومن شأن ذلك التحكم في البطاقية الوطنية للانتخابات، حيث أن عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية تدخل في صلب صلاحيات السلطة.

متى سيكون آخر أجل لإيداع الترشيحات في هذه الاستحقاقات المحلية؟

■■سيكون آخر أجل لإيداع الترشيحات يوم 7 أكتوبر المقبل، وتبدأ بعدها اللجان الانتخابية في معالجة ملفات وقوائم المترشحين بين التاسع و31 أكتوبر، وهي الفترة نفسها التي تسمح للقوائم والمرشحين المرفوضة ملفاتهم بتقديم طعون على درجتين، الدرجة الأولى الطعن على مستوى المحكمة الإدارية، وإذا لم يقتنعوا بما فصلت فيه المحكمة الإدارية، ولهم مبررات يمكن لهم اللجوء إلى محكمة الاستئناف، وهي مجلس الدولة حاليا من أجل أن يطعنوا في هذا القرار. وفي سياق آخر ونظرا لخصوصية الانتخابات المحلية المقبلة، وهذا لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الولائي، وكذلك انتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي، فإن العملية الانتخابية أثقل مما كان عليه الأمر سابقا، وهذا من خلال وجود مؤطرين للمجلس الشعبي الولائي ومؤطرين للمجلس الشعبي البلدي، أي أن العملية مضاعفة، ونحن نعمل بجهد من أجل التحضير الجيد لهذه الانتخابات حتى تجرى في ظروف تنظيمية محكمة لأن الانتخابات المحلية تعتبر الحلقة الأقرب إلى المواطن.

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

ELECTIONS LOCALES DU 27 NOVEMBRE PROCHAIN

Talaïe EL Hourriyet se retire de la course

LE NOMBRE de signatures individuelles exigées par le Code électoral est à l'origine de ce retrait.

MOHAMED BOUFATAH

Le parti de Talaïe El Hourriyet renonce à prendre part aux élections locales, prévues le 27 novembre prochain. Après avoir annoncé sa participation, il décide de se retirer de cette course électorale, pour se consacrer exclusivement à la préparation de son premier congrès programmé au mois de décembre prochain. Le nombre de signatures individuelles exigées par le Code électoral est à l'origine de ce retrait. « Malgré toutes les réserves émises par le parti sur la révision de la loi organique portant régime électoral, (...) Talaïe El Hourriyet a décidé, en partant de sa conviction de ne pas adhérer à l'agenda de ceux qui voulaient porter atteinte à la stabilité du pays par la création d'un vide institutionnel de participer aux législatives du 12 juin dernier, marquées elles aussi par un taux d'abstention record et sans précédent...», peut-on lire sur le communiqué du parti de l'ex-chef du gouvernement Ali Benflis, rendu public, hier. « Face à cette situation malencontreuse, un groupe de 14 partis, dont Talaïe El Hourriyet, ont demandé audience au président de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), en vue de discuter d'un certain nombre de difficultés liées à l'application de certaines dispositions de la loi électorale», est-il indiqué.

Un retrait et des arguments peu convaincants

«Cependant, rappelle-t-on « la réunion tenue le 19 septembre dernier entre les représentants des 14 partis (réduits à sept sur exigence de l' Anie)) et les conseillers du président de cette autorité, s'est soldée par un véritable échec ». Cela a conduit les partis concernés à s'en remettre au chef de l'État. À quelque trois jours de l'expiration du délai de dépôt des dossiers de candidature, « ces partis n'ont pas encore reçu de réponse à propos de la pétition qu'ils ont adressée, le 21 septembre dernier, au président Tebboune, l'exhortant à aplanir ces obstacles et entraves bureaucratiques », est-il rappelé en substance. Cette formation estime que « tout cela encouragera la défection électorale et nuira à la légitimité des assemblées élues ». Cet état des lieux conduira inévitablement, soutient-on, à l' affaiblissement de l'action politique et à l'anéantissement du rôle des partis et de la classe politique dans toute sa composante.

Par conséquent, Talaïe El Hourriyet rappelle que « les partis sont des institutions actives dans tout système démocratique et des partenaires politiques incontournables qu'on pourrait remplacer par ce qui est appelé « la société civile et les candidats indépendants ». Par ailleurs, l' Union pour le changement et le progrès(UCP) de Zoubida Assoul a annoncé, dans un communiqué, sa non-participation aux élections locales prochaines.

M.B.

Le Soir D'ALGERIE

Retard à Constantine ?

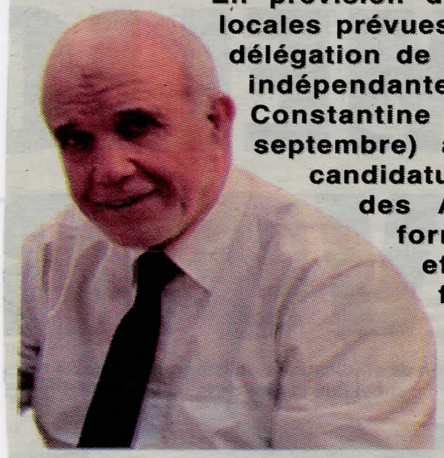

En prévision du rendez-vous des élections locales prévues le 27 novembre prochain, la délégation de wilaya de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) à Constantine n'a reçu (jusqu'au 30 septembre) aucun dépôt de dossier de candidature aux élections des membres des APC et APW. Pourtant, 44 formations politiques ont effectué le retrait des formulaires de candidature aux 12 mairies et 34 pour les candidats à l'APW. Selon des sources locales, le problème concernerait les formulaires de souscription individuelle.

Publicité

Le Soir D'ALGERIE

ÉLECTIONS LOCALES ANTICIPÉES DU 27 NOVEMBRE

Le FFS partant dans une vingtaine de wilayas

Au Front des forces socialistes, on compte présenter une vingtaine de listes en ce qui concerne les Assemblées populaires de wilaya et plus de deux cents autres listes pour les Assemblées populaires communales.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - À trois jours de l'expiration des délais pour le dépôt des parrainages des électeurs et les dossiers de candidature, dans la perspective des élections locales anticipées du 27 novembre prochain, c'est le branle-bas de combat au sein des états-majors des partis.

C'est le cas du Front des forces socialistes dont le siège national sis au boulevard Souidani-Boudjemaâ, sur les hauteurs de la capitale, donnait l'allure d'une véritable fourmilière avec les va-et-vient des militants, de cadres et de candidats du parti. À l'intérieur de l'imposante bâtisse, des militants s'affairaient à mettre sur des CD les renseignements des signataires des formulaires de parrainage comme exigé par la loi portant code électoral. Dans la cour et devant la buvette du siège, les discussions étaient menées par groupes de cadres et de militants autour, notamment, de la collecte des parrainages des électeurs et de la constitution des dossiers de candidature. Une double opération, notamment la première, qui relève d'un véritable parcours du combattant au vu des difficultés et des entraves qui la jalonnent. C'est ce que relève d'emblée Hakim Belahcel, membre de l'instance présidentielle du doyen des partis de l'opposition. «Rien que ce matin, le coordinateur du parti, au niveau de la commune d'El Biar, devra comparaître en justice, lui à qui on a déterré une vieille histoire de vidéo dans laquelle il faisait pourtant qu'appeler au secours. Le pauvre a été, il y a quelques jours, victime d'un AVC (accident vasculaire cérébral), suite aux terribles pressions qu'il subit, lui qui a passé près de six heures dans un commissariat», dénonce-t-il. Pour lui, «Hakim Hamraoui ne fait que payer les frais de son dynamisme et de son activisme politique au niveau de cette commune des hauteurs de la capitale, ce qui, poursuit-il, n'est pas de nature à plaire à certains».

Et à Belahcel d'évoquer les principales contraintes rencontrées dans l'opération de collecte des parrainages des électeurs. Dont, citera-t-il, «l'obligation de présentation des signataires devant les agents habilités à légaliser ces formulaires de souscription, une aberration», estime-t-il, lui qui affirme que le contexte socioéconomique est «loin d'être idéal pour une opération électorale». Aussi, ne cite-t-il pas les cas de candidats qui ont dû renoncer à la candidature au nom du parti suite à des pressions subies, notamment, à l'ouest et l'est du pays. Ce qui, cela dit, n'a pas empêché le parti de présenter deux listes à Tlemcen où il ne s'est pas présenté depuis longtemps, une liste pour l'APW et l'autre pour la commune de Maghnia, relève fièrement Farid Bouaziz, secrétaire national en charge de l'organique au sein du FFS.

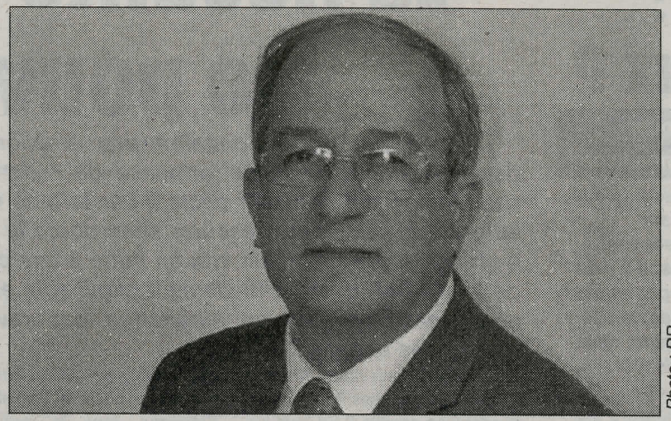

Photo : DR

Notre interlocuteur, qui chapeaute l'opération électorale, soutient que le parti présentera une vingtaine de listes APW et plus de deux cents autres listes pour les APC (Assemblées populaires communales). Ceci alors que le parti a retiré les formulaires de parrainage des électeurs au niveau d'une quarantaine de wilayas.

Ceci dit, et concernant justement ces listes électorales concernant les APC, le FFS manquera bon nombre de communes des wilayas de Tizi-Ouzou et de Béjaïa, notamment où les sections locales du parti n'ont pas suivi le mot d'ordre de participation à ces élections locales anticipées. Ce qu'avoue Bouaziz qui parle d'une «cinquantaine» de listes dont une quarantaine déjà prêtes, que le parti présentera à Tizi-Ouzou où le vieux front manquera donc, une bonne vingtaine de communes. Et le même nombre de listes sera déposé au niveau de la wilaya de Béjaïa alors que, toujours selon le chargé de l'organique du FFS, les choses vont «beaucoup mieux à Bouira».

Par ailleurs, Belahcel a fait de l'organisation, ce week-end, par le FFS, d'une journée d'étude dédiée au volet socio-économique dont les résolutions et les recommandations des participants parmi des syndicats et des experts de divers horizons serviront de base au programme électoral du front en perspective du rendez-vous du 27 novembre prochain.

M. K.

Talaie el Hourriyet jette l'éponge

Talaie el Hourriyet a décidé de se retirer des élections locales anticipées du 27 novembre prochain.

Une résolution prise, expliquait, hier, Mohamed Benalia, membre de l'instance de coordination du parti en charge de la communication, au bout d'une consultation menée parmi les coordinateurs du parti au niveau des wilayas et des membres du comité central et qui ont conclu à la nécessité de mettre fin à la participation au prochain double scrutin local.

Expliquant cette résolution, le cadre dirigeant de Talaie el Hourriyet a tenu de prime abord à rappeler que le mot d'ordre de participation à ces élections était motivé par le souci du parti de «sauvegarder les institutions du pays» et mettre du mouvement dans le statut quo qui les caractérise».

Fort malheureusement, poursuit notre interlocuteur, «tout indique que ces élections ne chanse posera encore». Et à Benalia d'en avancer les preuves par tout ce qui entoure le processus électoral en cours, s'appesantissant sur le code électoral dont nombre de dispositions, selon lui, «encouragent la désaffection des électeurs». «À moins que ce soit là, l'objectif escompté puisqu'on relève une manifeste volonté politique pour que rien ne bouge», explique-t-il encore. «Nous avons sollicité en compagnie d'autres partis, une rencontre avec le président de l'Autorité nationale indépendante des élections qui, fort malheureusement, a préféré nous orienter vers ses collaborateurs. Un conclave au bout duquel, poursuit-il, il nous a été clairement signifié de nous en tenir au code électoral», affirme-t-il. Suite à quoi, ajoute le cadre de Talaie el Hourriyet, «nous avons interpellé le président de la République depuis bientôt deux semaines sans aucune réponse». Pour le cadre dirigeant de Talaie el Hourriyet, «l'obligation nages d'électeurs et de surcroît en pareille situation socio-économique explosive et d'un contexte régional fort inquiétant est tout simplement illogique». «Il y a manifestement une volonté d'encourager le boycott qui, cette fois-ci, frôlera les 90%, voire les 95%», déclare, amer, notre interlocuteur, qui soutient avoir attendu vainement un «traitement politique des doléances des partis car le problème est éminemment politique car il y a une véritable crise de légitimité que ces élections locales comme les précédentes ne régleront pas».

Le chargé de la communication de Talaie el Hourriyet affirme, enfin, que tous les efforts des cadres du parti seront désormais concentrés sur les préparatifs du prochain congrès qui devra, selon lui, mettre de l'ordre dans le parti, ébranlé, au début de l'année, par une crise qui a failli lui coûter cher.